

وفيما ذكر الدليل القاطع على اشتغال المصحف
 العثمانية على ما صرح نقله وثبتت نلدوته
 من وجوه القراءات المبرر عنها في الحديث
 بالأحرف السبعة وذلك انه لا يجوز على
 الامة المعصومة من الخطأ ان تهمل نطل
 شيئا من الحروف السبعة التي نزل بها
 القرآن وقد اجمع الصحابة رضي الله
 عنهم على نطل المصاحف العثمانية من
 المصحف التي كتبها ابو بكر وعمر وعلي رضي
 كل مصحف منها الى مصر من امصار المسلمين
 وعلي ترك ما سوى ذلك ولا يجوز ان ينهى
 عن القراءة ببعض الأحرف السبعة ولا
 ان يجمعوا على ترك شيئا من القرآن وايضا
 ان ينعقد الاجماع على ان شرط القراءة
 المتواترة موافقة الرسم العثماني فلو لم تكن
 فيه لوقفت على شرط ممتنع وما وقف
 على ممتنع ممتنع وهي موجودة فيلزم
 وجود شرطها وانعقد ايضا على انه
 كتب في المصحف كل القراءات وكل حرف

منها بمض منه فلو لم تكن فيه لكان المكتوب
 بمضنه وايضا تعدد المصاحف يدل
 على ان فيها اكثر من حرف واحد فيكون
 السبعة اذ لا قائل بثالث انتهى بالتحصا
 من كتاب النشر وتفريد المجملات لمنادمة
 العقيلة وشرح العلامة الجعفي عليها
 وقال في شرحه على الشاطبية والصحيح
 ان المصاحف العثمانية مستملة على
 الأحرف السبعة لئلا تجتمع الصحابة على
 ترك قراءة قبض رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عليها اهـ فثبت ان المصاحف
 العثمانية مستملة على الأحرف السبعة
 الموجودة في المصحف التي كتبها ابو بكر
 وعمر ونسخ عثمان منها المصاحف بخلافها
 لمن قال انها مستملة على حرف واحد وهو
 لغة قريش محتجا بان عثمان رضي الله
 عنه احب ان يجمع الناس على صيغة واحد
 فيحصل الوفاق ويرتفع الخلاف بينهم ووقوع
 الخلاف فيها يخل بقصوده من جمع الناس

منها